

لبنان هي المرتبطة بالسوق التجاري المحلي والعربي للكوبرادور التابع للإمبريالية وليس في مواجهته . هذا بينما الصناعات والزراعات المرتبطة بالتطور الاقتصادي المستقل غير المرتبط برأس المال الاجنبي ، فان الكوبرادور التابع يحد من نموها ويضعفها . نذكر على سبيل المثال زراعة التبغ والشيمندر بعلاقتها بالصناعة وعدم نمو الصناعات الهيكلية التأسيسية اللازمة لاضطراد التطور الصناعي كصناعة الحديد والصلب على سبيل المثال .

وبوجه عام نلاحظ انخفاض معدل الدخل المتأتي من الزراعة بالنسبة لمجموع الدخل القومي العام ، حيث هبط مؤخرا الى حوالي ١٠٪ بينما كان قبل حوالي العشر سنوات ما يقارب ١٥٪ . ففي الوقت الذي نجد فيه انخفاض نسبة الزراعات الغذائية التي تحتاجها الجماهير الشعبية (الحبوب أساسا وبعض الخضار) ، نرى توسعا في الزراعات التجارية التصديرية كالحمضيات مثلا بدون أي موازنة بينها وبين الزراعات الغذائية الضرورية الأخرى . وكذلك الحال تقريبا بالنسبة للصناعات ، فالصناعات التحويلية القائمة كالپلاستيك ، الملبوسات والاقمشة ، الصناعات التجميعية (ثلاجات ، بوتوغازات الخ . .) والاغذية (كالشوكولاته والبسكويت) الخ . . انما تخضع لاحتياجات التجارة التصديرية المحلية والعربية .

ثم ان حوالي ٤٠٪ من مستلزمات الإنتاج الصناعي يتكون من سلع رأسمالية بسيطة (نصف مصنعة) مستوردة . كما ان المتطلبات والمواد الأساسية الضرورية لتطور الزراعة والصناعة ، (مشاريع الري ، البذور والآلات الزراعية والادوية الكيماوية والاسمدة بالنسبة للزراعة . . والمواد الأولية والخبرة التقنية والآلات الصناعية والسلع الوسيطة بالنسبة للصناعة ونوع رأس المال الداخل فيها) ، خاضعة لتحكم الكوبرادور التابع والمرتبط بالسوق الإمبريالي العالمي وهو يحد من امكانية نموها المستقلة ، بل يجعل أي نمو هو نوع من « التوسع » الاقتصادي ضمن اطار الاحتياجات والعلاقات الكومبرادورية نفسها ، وهو توسع اقتصادي كومبرادوري في جوهره أي توسع للسوق الإمبريالي ، والتوسع في الصناعة في السنوات الأخيرة في لبنان (ازدادت حصة الصناعة في السنوات الأخيرة بالنسبة للدخل القومي العام زيادة درجية طفيفة من ١٢٪ الى حوالي ١٥٪) ، انما يرجع الى عوامل سياسية واقتصادية على صلة وثيقة بالمصالح المختلفة للإمبريالية في المنطقة . الى جانب ان **هذا التوسع الصناعي** (ولن نقول هنا أيضا التطور) يتم ضمن اطار العلاقات الكومبرادورية ومتطلباتها وليس في مواجهتها .

معظم الصناعيين اللبنانيين هم تجار اصلا ، وجدوا انه من المفيد على صعيد تحقيق ربح افضل واختصار بعض العمليات المكلفة (مصروفات النقل وارتفاع كلفة اليد العاملة في الغرب) لبعض البضائع التي يستوردونها والتي من الممكن القيام ببعض العمليات غير الأساسية الداخلة من صناعتها في لبنان نفسه وذلك كبعض الصناعات التجميعية وسواها . ثم ان رأس المال الاجنبي في مثل هذه الصناعات الخفيفة له ثقل بارز (شركة الترابة والريجي والالومونيوم وصناعة الادوية . . الخ) كما ان معظم الصناعيين يعملون برأسمال اجنبي . ونوع هذه الصناعات أيضا لا يتعدى نطاق الصناعات الخفيفة أساسا والتي تتم في نطاق العلاقات الكومبرادورية وليس في مواجهتها ، كما هو شأن البرجوازية الوطنية المحلية . سيما ان عددا كبيرا من الصناعات المحلية التحويلية هو مجرد فروع محلية للشركات الصناعية الغربية . ورأس المال المصرفي في لبنان معد أساسا للتوظيف في الخارج فليبنان ليس أكثر من انبوب لمرور بعض الاموال النفطية العربية « والمحلية » الى الغرب الإمبريالي .